IJEL International Journal of Education and Language Studies

International Journal of Education and Language Studies

ISSN: 2791-9323



Brahim EL FAROUKI [1] & Ayyoub HABIBI[2]

THE TERM'S EVOLUTION IN LINGUISTIC HERITAGE: THE PRONOUN IS A MODEL

Istanbul / Türkiye

p. 106-126

Article Information

Article Type: Research Article

This article was checked by **iThenticate** No **plagiarism** detected

Article History

Received: 26/04/2022
Accepted: 05/05/2022
published: 01/06/2022

Abstract:

We intended from this research to answer three questions: When did the term pronoun originate? Has this term evolved? And if it develops, what is the reason for that?

We have tried to trace the term pronoun since its inception until its use today, historically, but we did not investigate the use of all grammarians, but rather we limited it to the most famous of them, focusing on the second, third and fourth centuries of the migration of the Prophet, peace and blessings be upon him.

We concluded from researching the term pronoun in the linguistic heritage that the plurality of the grammatical term sometimes, and the participation of some terms in the concept at other times, may cause some researchers or learners to fall in turmoil and confusion. Undoubtedly, the unification of the term and its connotation of one concept are required to facilitate knowledge. We also concluded from this research that the grammatical term and grammar have benefited from all the Basri and Kufic grammarians and others, through criticizing and discussing each other, and the debates that took place between them.

Key words: The Term, Pronoun, Language, Grammar, Arabs's Language.

http://dx.doi.org/10.47832/2791-9323.2-3.10

1 Researcher, Cadi Ayyad University, Morocco, elfarb054@gmail.com, https://orcid.org/0000-0002-2395-4603

2 Researcher , University of Sidi Mohamed Ben Abdallah, Morocco, ayyoub.habibi@usmba.ac.ma, https://orcid.org/0000-0002-0473-9027

صيرورة المصطلح في التراث اللغوي: الضمير أنموذجاً

ابراهيم الفروقي [3]
ايوب حبيبي[4]

الملخص

قصدنا من هذا البحث أن نجيب عن أسئلة ثلاثة، هي: متى نشأ مصطلح الضمير؟ وهل تطور هذا المصطلح؟ وإذا تطور فما سبب ذلك؟

وقد حاولنا تتبُّع مصطلح الضمير منذ النشأة حتى استعماله اليوم، تتبُّعاً تاريخيًّا، غير أننا لم نستقصِ استعمال النحويين كلّهم؛ بل اقتصرنا في ذلك على أشهرهم، مركّزين على القرن الثاني والثالث والرابع من هجرة النبيّ عليه الصلاة والسلام.

وقد خلصنا من البحث في مصطلح الضمير في التراث اللغوي إلى أن التعدد في المصطلح النحوي تارة، واشتراك بعض المصطلحات في المفهوم تارة أخرى؛ قد يوقع بعض الباحثين أو المتعلّمين في الاضطراب والخلط، ولا شك أن توحيد المصطلح ودلالتَه على مفهوم واحد مطلوبان لتيسير العلم. كما خلصنا كذلك من هذا البحث إلى أنّ المصطلح النحوي والنحو قد استفادَا من النحويين البصريين والكوفيين جميعاً وغيرِهم، وذلك من خلال الانتقاد ومناقشة بعضهم بعضاً، والمناظرات التي كانت تقع بينهم.

الكلمات المفتاحية: المصطلح، الضمير، اللغة، النحو، لغة العرب.

المقدمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، وأشهد أن لا إله إلَّا هو مبدل سيئات من تاب إليه حسنات، العليم بما تُضمره النفوس وبالفائت وبما هو آت، وأشهد أن محمَّداً عبده ورسوله الناطق بأفصح اللغات، فالصلاة والسلام عليه وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان ما بقيت الأرض والسماوات.

أمَّا بعد: فهذا بحث في مصطلح الضمير. وبما أن المصطلحات مفاتيح العلوم، فلا يُفتح بابُها للراغبين فيها دون امتلاك مفاتيحها. وإنَّ النحو علمٌ كذلك، فلا يصل إليه الباحث أو المتعلّم دون معرفة الألفاظ التي اصطلح عليها النحويُّون فيما بينهم؛ للتعبير عن قضايا النحو؛ وإنَّما لم ندرس المصطلح النحويَّ عامّة؛ لضيق الوقت؛ لذا اقتصرنا على مصطلح الضمير، وسمَّينا هذا البحث ((صيرورة المصطلح في التراث اللغويِّ الضمير أنموذجاً)). والقصد من هذا الإجابة عن ثلاثة أسئلة، هي: متى نشأ مصطلح الضمير؟ وهل تطوَّر هذا المصطلح؟ وإن تطوَّر؛ فما سبب ذلك؟

وقد سُبق هذا البحث بدراسات، منها دراسة الباحث عوض حمد القوزي، ((المصطلح النحويّ نشأته وتطوُّره حتَّى أواخر القرن الثالث الهجريّ))، وهو رسالة ماجستير بجامعة الرياض، طبع سنة 1401هـ-1981م، نشرته عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض، ودراسة الباحث يحيى عطية عبابنة، ((تطوُّر المصطلح النحويّ البصريّ من سيبويه حتَّى الزمخشريّ))، وأصله رسالة ماجستير بجامعة اليرموك بالأردن، أجيزت سنة 1984م، وطبع سنة 2006م، ودراسة الباحث عبد الوهاب بن محمد الغامدي، ((المصطلحات والأصول النحوية))، وهو رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية بجامعة أمِّ القرى السعودية؛ إلَّا أن هذه الدراسات لم تُفرد الضمير بالبحث؛ وإنَّما تطرَّقت إليه ضمن دراسة المصطلح النحويّ عامَّة.

هذا ممَّا دفعنا إلى إفراد مصطلح الضمير بالدراسة، وقد حاولنا تتبُّع مصطلح الضمير منذ النشأة حتى استعماله اليوم، تتبُّعاً تاريخيًّا، غير أنَّنا لم نستقصِ استعمال النحويِّين كلِّهم؛ بل اكتفينا ببعضهم مع التركيز على القرن الثاني، والثالث، والرابع من هجرة النبيّ عليه صلَّى الله عليه وسلَّم.

وقد جعلنا هذا البحث فصلَين، وضمَّ كلُّ فصلٍ مبحثَين، فأمَّا الفصل الأوّل؛ فقد سُمِّي ((المصطلح وقضاياه))، ووُسِم أوَّل مَبحثيْه بـ((**المصطلح مفهومه، وأهميَّته، وشروطه**))، وخُصِّص لأربعة أمور:

[3] الباحث، جامعة القاضي عياض، مراكش، elfarb054@gmail.com
[4]الباحث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، ayyoub.habibi@usmba.ac.ma

الأول: التعريف بالمصطلح عامَّة.

والثاني: أهميَّته المصطلح.

والثالث: بيان الفرق بين المصطلح والاصطلاح.

والرابع: شروط المصطلح.

وعُنْوِن المبحث الثاني بـ((**المصطلح النحويّ مفهومه ونشأته**))، وبيَّنَّا فيه الأمرَينِ الآتيَيْنِ:

الأول: مفهوم المصطلح النحويّ.

والثاني: نشأته.

وأمَّا الفصل الثاني؛ فسُمِّيَ ((**الضمير وإشكاله**))، وقد وُسِم أوّلُ مبحثَيْهِ بـ ((قضايا الضمير، والمضمَر، والإضمار، والكناية، والمكنيّ))، وجُعِل لقضايا أربع:

الأولى: مفهوم الضمير، والمضمر، والإضمار، والكناية، والمكنيّ.

والثانية: نشأة الضمير، والمضمر، والكناية، والمكنيّ.

والثالثة: تطوُّر مصطلح الضمير.

والرابعة: أسباب تطوُّر الضمير وما استقرَّ عليه.

وعُنوِن المبحث الثاني بـ ((**الضمير أنواعه ووظائفه**))، وتحته قضيَّتان اثنتان:

الأولى: أنواع الضمير.

والثانية: وظائفه.

وقد اجتهدنا في هذا البحث قدر إمكاننا، ولا ندَعي الكمال؛ إذ هو محال، وليس إلَّا للكبير المتعال. فما كان من صواب؛ فهذا من توفيق الرحمن، وما كان من خطإٍ؛ فهو من طبع الإنسان، واللهَ نسأل العصمة من الزلل، في القول والعمل، وبالله التوفيق.

الفصل الأول: المصطلح وقضاياه.

المبحث الأول: المصطلح مفهومه وأهميته وشروطه.

أ - مفهوم المصطلح والاصطلاح:

أمَّا الاصطلاح في اللغة؛ فمصدر الفعل (اصطلح)؛ مثل قولنا: ((اصطبر اصطباراً))، وأمَّا المصطلح؛ فمصدر ميميّ للفعل نفسِه. وقد تكون كلمة (مصطلح) اسم مفعول. وكلاهما من مادة (ص ل ح). قال حجازي: ''حدَّدت المعجمات العربية دلالة هذه المادة بأنها ((ضدّ الفساد))، ودلَّت النصوص العربية على أن كلمات هذه المادَّة تعني: أيضاً الاتِّفاق، وبين المعنيينِ تقارب دلاليّ، فإصلاح الفساد لا يتمُّ إلَّا باتِّفاقهم'' (حجازي، 1993، صفحة 7). وقد وردت هذه المادَّة في القرآن الكريم، من ذلك قول الله – تعالى -: (فَمَنۡ خَافَ مِن مُّوصٖ جَنَفًا أَوۡ إِثۡمٗا فَأَصۡلَحَ بَيۡنَهُمۡ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ)، [البقرة: 182]، وقوله - تعالى -: (فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يُصۡلِحَا بَيۡنَهُمَا صُلۡحٗاۚ وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٞۗ)، [النساء: 128]. وجاء الفعل (اصطلح) في الحديث النبويّ الشريف، من ذلك قوله - صلوات الله وسلامه عليه -: (اصْطَلَحَا عَلَى أَنَّ لِنُوحٍ ثُلُثَهَا) (النسائي، 1986، صفحة 330/8)، و(لَقَدِ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ الْبُحَيْرَةِ عَلَى أَنْ يُتَوِّجُوهُ) (البخاري، 2002، صفحة 1121).

قال حجازي: ''توضح هذه المواضع دلالة الفعل (اصطلح) بأنه مرادف للفعل اتَّفق. وكِلَا المصدرين اصطلاح ومصطلح لم يرد في القرآن الكريم أو في الحديث الشريف أو في المعجمات العربية العامَّة'' (حجازي، 1993، صفحة 8).

ولمَّا نشأت العلوم في الأمَّة العربية الإسلامية؛ صار لكلمة مصطلح دلالة خاصَّة. قال حجازي: ''ومع تَكوُّن العلوم في الحضارة العربية الإسلامية، تخصَّصت دلالة هذه الكلمة (اصطلاح)؛ لتعني الكلمات المتَّفق على استخدامها بين أصحاب التخصُّص الواحد؛ للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التخصُّص، وبهذا المعنى استخدمت كلمة مصطلح، وأصبح الفعل (اصطلح) يحمل - أيضاً - هذه الدلالة الجديدة المحدّدة'' (حجازي، 1993، صفحة 8).

وقال الجرجانيّ: ''الاصطلاح: هو عبارة عن اتِّفاق قومٍ على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأوَّل'' (الجرجاني، 1983، صفحة 28).

وقال الزَّبيديّ: ''الاصطلاح: اتِّفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص'' (الزَّبيدي، 1969، صفحة 551/6).

وعرَّف القاسمي المصطلح بقوله: ''العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية التي يعبر عنها...'' (القاسمي، 2008، الصفحات 269-270).

وقال البوشيخي: ''... صار مفهوم المصطلح العلمي في التراث (مفرداً) هو اللفظ الذي يعبّر عن مفهوم معيَّنٍ في أيِّ علمٍ من العلوم... وصار مفهوم المصطلح العلمي في التراث (جمعاً) هو: مجموع الألفاظ الاصطلاحية التي عُبِّر بها عن مفاهيم في أيِّ علمٍ من العلوم التي عرفها تراثنا عبر التاريخ'' (البوشيخي، 2012، صفحة 160).

ويتبيَّن من هذه التعريفات أنها اتَّفقت على المفهوم، وهو: ألفاظٌ اتُّفقَ على التعبير بها أصحابُ تخصُّصٍ ما على مفهومٍ علميٍّ خاصٍّ بهم. إلَّا أن البوشيخي والقاسميَّ قد وصفَا المصطلح بأنه علم؛ لكن سبقهما علماءُ الحديث إلى ذلك، قال البوشيخي: ''ولله در أهل الحديث؛ إذ سمَّوا علمهم صادقين (علم المصطلح) أو (مصطلح الحديث)'' (البوشيخي، 2012، صفحة 44).

ب - أهمية المصطلح:

لمَّا ظهرت العلوم في الأمَة العربية الإسلامية؛ احتاج المتخصِّصون في كلِّ علمٍ إلى ألفاظ دقيقة يتفاهمون بها فيما بينهم، وهذه الألفاظ يمثِّلها المصطلح أو الاصطلاح، ''فبذل العرب جهداً كبيراً في وضع المصطلح بعد أن اتَّسعت العلوم وتنوَّعت الفنون وتقدَّمت الحياة. وأوَّل المصطلحات العربية ما جاء في القرآن الكريم، وكان لكثير منها معنى لغويّ، فنقلت من معناها الأوَّل إلى المعنى الجديد. وكانت الحقيقة الشرعية من أسباب نموِّ اللغة وفتح باب تطوُّر الدلالة وانتقال الألفاظ من معنى إلى آخر يقتضيه الشرع وتتطلَّبه الحياة الجديدة، وكان المتكلِّمون أوَّل من اهتمَّ بالمصطلحات'' (مطلوب، 1997، صفحة 2) فعبَّروا بألفاظٍ لم تكن معروفة عند أسلافهم، قال الجاحظ (255هـ): ''وهُمْ تخيَّروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقُّوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا سلفاً لكلِّ خلفٍ، وقدوةً لكلِّ تابعٍ... كما سمَّى النحويُّون، فذكروا الحال والظروف وما أشبه ذلك؛

لأنهم لو لم يضعوا هذه العلامات؛ لم يستطيعوا تعريف القرويّين وأبناء البلديّين علم العروض والنحو'' (الجاحظ، 1998، الصفحات 7/139-140).

ولهذه الأهمية الضرورية للمصطلح والاصطلاح ''تُجمع كلُّ الدراسات والبحوث المصطلحية على أن المصطلحات تمثِّل مفاتيح العلوم، وهي نواة وجودها، ولا يمكن لها أن تؤسِّس مفاهيمها ومعارفها دون ضبط هذا الجهاز المصطلحي الذي يؤسِّس هوية كلِّ علمٍ من العلوم؛ بل تتفاضل العلوم بمدى تطوُّر جهازها المصطلحيّ ومسايرته للنظريات العلمية الخاصَّة به'' (الميساوي، 2013، صفحة 15). فلا يمكن تعلُّم النحو دون العلم باصطلاحات النحويِّين، ولا تعلُّم غيره من العلوم دون معرفة مصطلحاته. فلا علم بدون مصطلح؛ لأن ''المصطلحات هي مفاتيح العلوم، على حد تعبير الخوارزميّ، وقد قيل: إن المصطلحات نصف العلم؛ لأن المصطلح هو لفظ يعبّر عن مفهوم، والمعرفة مجموعة من المفاهيم التي يرتبط بعضها ببعضٍ في شكل منظومة، ومن ناحية أخرى، فإن المصطلح ضرورة لازمة للمنهج العلميّ... وقد ازدادت أهميَّة المصطلح وتعاظم دوره في المجتمع المعاصر الذي أصبح يوصف بأنه (مجتمع المعلومات) أو (مجتمع المعرفة) حتى إن الشبكة العالمية للمصطلحات في (فيينا) بـ(النَّمْسا) اتَّخذت شعار(لا معرفة بلا مصطلح)'' (القاسمي، 2008، صفحة 265).

ج - الفرق بين المصطلح والاصطلاح:

الاصطلاح: مصدر الفعل (اصطلح)؛ لأن الفعل الذي في أوَّله همزة وصل يكون مصدره قياساً بكسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره (ابن عقيل، 1999، صفحة 3/130). والمصطلح: على وزن (مُفْتَعَل)، وفي هذا الوزن تشترك صيغتان: صيغة المصدر الميميّ وصيغة اسم المفعول، فالمصدر الميميّ ''وزنه من غير الثلاثي المجرَّد كوزن اسم المفعول منه تماماً؛ مثل: اعْتَقَدتُّ خَيْرَ مُعْتَقَدٍ؛ وإنَّما مُعْتَمَدِي علَى الله'' (الغلاييني، 2001، صفحة 174).

وذهب محمود فهمي حجازي إلى أنَّ كلمة (مصطلح) مصدرٌ ميميٌّ للفعل (اصطلح) (حجازي، 1993، صفحة 7)، في حين رأى محمد إبراهيم عبادة أنَّ كلمة (مصطلح) اسمُ مفعولٍ من الفعل نفسِه (عبادة، 2011، صفحة 11). وقال: ''وقد آثر (التهانوي) استعمال صيغة المصدر في مؤلَّفه باسم ((كشاف اصطلاحات الفنون))، وآثر مَجْمَع اللغة العربية بالقاهرة استعمال صيغة اسم المفعول فيما أخرجه تحت عنوان: ((مجموعة المصطلحات العلمية والفنية)). وعلى هذا فالاصطلاح والمصطلح: يراد بهما اللفظ ذو الدلالة الخاصَّة المتعارَف عليها بين طائفة معيَّنة في مجالٍ أو حقلٍ معيَّنٍ'' (عبادة، 2011، الصفحات 11-12).

واختارت إيناس كمال الحديدي الاصطلاح، وقالت: ''ولعلَّني هنا واجدة الفرصةَ سانحةً؛ لأكِّد تفضيلي ترجمة (علم الاصطلاح) وتخييري إيَّاها دون (علم المصطلح)؛ لأنَّ في التسميَّة التي تخيَّرتها دلالةً أرحبَ على التنظير والتجريد - وفقاً لما تراءى لي - وهو ما يستند إليه أيِّ علمٍ من العلوم'' (الحديدي، 2006، الصفحات 9-10).

وما ذهبت إليه الحديدي يبدو أنَّ سببه القول: إنَّ كلمة مصطلح هي صيغة اسم المفعول، وقد سلف توضيح أنَّ هذا الوزن يشترك فيه صيغة اسم المفعول وصيغة المصدر الميميّ. فكلمة مصطلح كلمة صحيحة مَقِيسة، وليست خطأً، قال القاسمي: ''ولكنَّ بعضهم يحسب أنَّ لفظ مصطلح خطأٌ شائعٌ وأنَّ اللفظ الصحيح هو الاصطلاح ويسوق لذلك ثلاثة أسباب هي:

1 - إنَّ المؤلفين العرب القدماء استعملوا لفظ اصطلاح فقط.

2 - إنَّ لفظ مصطلح غير فصيح؛ لمخالفته قواعد اللغة العربية.

3 - إنَّ المعاجم العربية التراثية لم تسجِّل لفظ مصطلح؛ وإنَّما نجد فيها لفظ اصطلاح فقط'' (القاسمي، 2008، صفحة 262).

قال القاسمي - بعد أنْ ذكر هذه الأسباب الثلاثة -: ''ولكن من يدقِّق النظر في المؤلفات العربية التراثية يجد أنها تشتمل على لفظَي مصطلح واصطلاح بوصفهما مترادفينِ، فعلماء الحديث كانوا أوَّلَ من استخدم لفظ معجم ولفظ مصطلح في مؤلفاتهم ومن هذه المؤلفات منظومة أحمد ابن فرج الإشبيليّ (من أهل القرن السابع الهجري) في مصطلح الحديث'' (القاسمي، 2008، صفحة 262).

وقال حدوارة - مبيِّناً سبب عدم ورود كلمة مصطلح في المعاجم العربية -: ''ولعلَّ المصطلح والاصطلاح يطلق

أحدها بدل الآخر، وهو شائع إلَّا أنَّ الاصطلاح كان أقدم ظهوراً ورواجاً، وقد يقول قائل: إنَّ القواميس العربية لم تورد كلمة مصطلح فما سبب ذلك؟ والسبب بسيط يرجع إلى ضوابط القواميس، ولا سيما القديمة منها والتي تعمل على عدم إيراد صيغ المشتقَّات المطَّردة، إلَّا في الحالات الشاذَّة، التي لا تخضع للقياس، فلو عملت المعاجم على ذكر المشتقَّات؛ لأصبح حجمها أضعافاً مضاعفة... لأنَّ توليدها يخضع لقاعدة قياسية صارمة مطَّردة... ولعلَّ أوَّل قاموس عربي وردت فيه لفظة اصطلاح؛ هو ((تاج العروس)) (القرن13) وبهذا يتَّضح لنا: أنَّ إهمال القواميس العربية للفظة مصطلح داخل في باب إهمال غيرها من الصيغ القياسية المطَّردة، وليس فيه دليل على أنَّ الكلمة غير صحيحة. ويتَّضح ثانياً: أنَّ القواميس القديمة كما أهملت لفظة مصطلح، أهملت - أيضاً - لفظة الاصطلاح؛ لأنَّ كُلًّا منهما صيغة مَقِيسة'' (حدوارة، 2004، صفحة 12).

ولعلَّ ما ذكره حدوارة صحيح؛ فالمعاجم العربية القديمة؛ مثل ((العين)) للخليل (175هـ)، و((الصحاح)) للجوهريّ (393هـ)، و((لسان العرب)) لابن منظور (711هـ)، و((القاموس المحيط)) للفيروزاباديّ (816هـ)؛ لم تذكر لفظة مصطلح ولا لفظة اصطلاح؛ وذلك لأن كِلَا اللفظينِ خاضع للقاعدة التصريفة، فلا حاجة إلى ذكره. والذي يظهر لنا أنَّ كلمتَيْ مصطلح واصطلاح مترادفتان، إذا قلنا: إنَّ كُلًّا منهما مصدر، فالاصطلاح مصدر أصليّ، والمصطلح مصدر ميميّ، وعلى القول: إنَّ المصطلح اسمُ مفعولٍ ''ينبغي أنْ يُذكَر هنا جارٌّ ومجرورٌ؛ فنقول: المصطلح عليه، كما نقول: المتَّفَق عليه، والمتعارَف عليه؛ ولكثرة الاستعمال وبيان المراد استُغني عن الجارِّ والمجرور، واقتُصر على كلمة المصطلح؛ فنقول: هذا اللفظ مصطلح عليه'' (عبادة، 2011، صفحة 11).

وهذا ما ذهب إليه القاسميّ، فقال: ''إن كلمتَي مصطلح واصطلاح مترادفتان في اللغة العربية، وهما مشتقَّتان من (اصطلح) وجذره (صلح)؛ بمعنى: اتَّفق'' (القاسمي، 2008، الصفحات 201-202). وبعد أنْ سرد استعمالَ العرب القدامى لكِلا اللفظين بدءًا من القرن السابع الهجري حتى انتهى إلى الثاني عشر؛ قال: ''ومن كلِّ هذا ندرك أنَّ المؤلِّفين العرب القدامى استعملوا لفظَي مصطلح واصطلاح بوصفها مترادفينِ، أمَّا الادعاء بأنَّ لفظ مصطلح لا يتَّفق والقواعد العربية؛ لأنه اسم مفعول من الفعل (اصطلح)، وهو فعل لازم لا يتعدَّى إلَّا بحرف جرّ، فنقول: اصطلحوا عليه، وأنَّ اسم المفعول منه يحتاج إلى نائب فاعل هو الجارّ والمجرور أو الظرف أو المصدر، ولهذا ينبغي أن نقول: مصطلح عليه؛ فإنَّ قواعد اللغة العربية تجيز حذف الجار والمجرور منه؛ للتخفيف عندما يصبح اسم المفعول علماً أو اسماً يسمَّى به، فنقول: مصطلح فقط'' (القاسمي، 2008، صفحة 263).

د - شروط المصطلح:

إنَّ للمصطلح شروطاً لابدَّ أن تتحقَّق فيه؛ وإلَّا كان مثل باقي الكلمات والمفردات اللغوية، قال حجازي: ''وعرَّف عليّ بن محمد الجرجاني... الاصطلاح على النحو التالي: ''هو عبارة عن اتِّفاق قومٍ على تسمية شيءٍ باسم بعد نقله عن موضعه الأول؛ لمناسبة بينهما أو مشابهتهما في وصف أو غيرها'' (الجرجاني، 1983، صفحة 28)، ويوضح التعريف السابق سمتينِ أساسيتينِ من سمات المصطلح، فالمصطلح لا يكون إلَّا عند اتِّفاق المتخصِّصين المعنيِّين على دلالته الدقيقة. والمصطلح يختلف عن كلمات أخرى في اللغة العامَّة، نتيجة تغيُّر دلاليّ يطرأ على الكلمة العامَّة فيجعلها مصطلحاً ذا دلالة خاصَّة ومحدَّدة'' (حجازي، 1993، صفحة 10).

فهناك فرق بين الكلمة التي تحمل دلالةً لغويَّةً فقط وبين المصطلح، ''وهو ينحصر في أمر رئيس هو أنَّ الكلمة العادية تنتمي إلى اللغة؛ أي: أنها تبقى داخل نظام اللسان في عملها ووظائفها وقواعدها، أمّا المصطلح؛ فإنَّه يأخذ بُعدَيْن اثنين: الأوَّل بُعد لغويّ، حيث يحمل المصطلح مفردة لغوية عادية، والثاني: بُعد مرجعي، يحدِّده الميدان المعرفيّ أو العلميّ الذي ينتمي إليه. هذان البعدان يميزان المصطلح عن الكلمة العادية بكونه أحادي المعنى، المفهوم الواحد يدلُّ عليه مصطلح واحد، والمصطلح الواحد يدلُّ على مفهوم واحد، وأنَّ المصطلح يتكون من (دالٍّ ومدلولٍ) من (صورةٍ سمعيَّةٍ وتصوُّر معنويٍّ)، والعلاقة بينهما ضروريّة وعضويّة'' (دويدري، 2010، الصفحات 141-142).

فالمصطلح لا يُسمَّى مصطلحاً إلَّا إذا اتَّفق على استعماله المتخصِّصون في العلم الذي ينتمي إليه ذلك المصطلح، كما أنَّ المصطلح يختلف عن الكلمات الأخرى في اللغة العامَّة؛ لأنّه يطرأ على الكلمة العامة تغيُّر في الدلالة، فتصبح الكلمة العامة مصطلحاً يحمل دلالة دقيقة ومحدّدة في مجال معرفي معيّن. ويكون بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي مناسبة، ''كالعموم والخصوص، أو لمشاركتهما في أمر، أو مشابهتهما في وصف'' (عبادة، 2011، صفحة 21).

والمصطلح ينبغي أن يكون ذا دلالة واضحة ومحدَّدة، لا غموض فيها، قال حجازي: "وتعدُّ الدلالة المحدَّدة الواضحة أهمّ السمات التي تُميِّز المصطلح عن باقي الكلمات في اللغة العامة، فالمصطلح لابدَّ أن يكون بدلالة واضحة وواحدة في داخل التخصُّص الواحد، على العكس من الكلمات الأخرى التي يتحدَّد معناها عن طريق السياق وتتعدَّد دلالات كلِّ كلمة منها" (حجازي، 1993، صفحة 12).

وذكر عبد الحي العبَّاس أنَّ للمصطلح شروطاً، فقال: "يتأسَّس المصطلح على مبدأ الاتِّفاق... والقبول والاطمئنان بمعنى أنّ الاتِّفاق لم يكن جماعيًا في وقتٍ معيَّنٍ وفي زمنٍ محدَّدٍ؛ بل يكون قد انطلق عن اجتهاد عالم معيَّنٍ لوضع المصطلح، ثُمَّ حظي ذلك الاجتهاد بقبول جماعة معيَّنة من العلماء والمتخصِّصين لاحقاً... ولذلك ممَّا يُفهَم من هذا التحديد هو أن المصطلح بَعد إنتاجه وإنجازه، يتَّصف بالدقَّة والوضوح والبساطة، فإذا كانت الدقة والوضوح من خصائص المعنى وصفاته، فإن البساطة صفة من صفات اللفظ وخصائصه" (العباس، 2007، الصفحات 7-8).

وقال أحمد مطلوب - مبيِّناً شروط المصطلح -: "فشروط المصطلح كما يتبيَّن من هذه التحديدات هي:

1 - اتِّفاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلمية.

2 - اختلاف دلالته الجديدة عن دلالته اللغوية الأُولى.

3 - وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغويّ العامّ.

4 - الاكتفاء بلفظة واحدة للدلالة على معنى علميّ واحد" (مطلوب، 1997، الصفحات 1-2).

والمصطلح يتكَّون من كلمة واحدة، كما جاء في أحد الشروط التي ذكرها أحمد مطلوب، وقد يتكَّون من أكثر من كلمة، قال عبادة: "إنَّ المصطلح قد يتكَّون من كلمة واحدة، كما هو السائد في مصطلحات العروض والقافية، وقد يخرج عن ذلك ويصبح وحدة دلالية مكوَّنة من أكثر من كلمة، وتتكَّون تلك الوحدات من النماذج الآتية:

1 - موصوف وصفة؛ نحو: الإعراب الظاهر، والفعل المجرَّد.

2 - مضاف ومضاف إليه؛ نحو: بدل الاشتمال، وواو القسم، ومعتلّ الفاء.

3 - مضاف ومضاف إليه موصوف، نحو: حرف الجرّ الزائد، وحرف الجرّ الأصلي.

4 - كلمة ومتعلّقها النحويّ؛ نحو: المبنيّ بناءً عارضاً، والمبنيّ بناءً أصليًا.

5 - اسم موصول وصلة؛ نحو: ما لم يُسَمَّ فاعله، وما جمع بألف وتاء مزيدتينِ" (عبادة، 2011، الصفحات 21-23).

وخلاصة ما ذُكِر من شروط؛ أن المصطلح يجب أن تتحقَّق فيه الشروط التي اشترطها المتخصِّصون، وهي:

1- أن تكون هناك مناسبة بين المعنى اللغويّ والمعنى الاصطلاحيّ المنقول عنه، أو أن تكون ثمَّة مشاركة بينهما في أمر من الأمور أو مشابهة في صفة من الصفات.

2- أن يكون المصطلح واضح الدلالة لا غموض فيه، وإلَّا أوقع في اللَّبس والخلط.

3- أن يكون أحادي المعنى دقيقَ الدلالة موجَزاً وسهلاً في الكتابة والنطق.

4- أن يتَّفق عليه العلماء ذوو الاختصاص، وأن يتحقَّق له القبول والاطمئنان.

5- أن يكون موجزاً؛ أي: من كلمة واحدة، وقد يكون من أكثر من كلمة واحدة.

فمتى وجدت هذه الشروط التي وضعها العلماء؛ سُمِّيَ مصطلحاً، ومتى فُقِدت؛ فليس بمصطلح.

المبحث الثاني: المصطلح النحوي مفهومه ونشأته.

أ - مفهومه:

قبل بيان مفهوم المصطلح النحوي، ينبغي تبيين الكلمتينِ اللَّتينِ تكَّون منهما، وهما (مصطلح) و(نحو)، فأمَّا المصطلح؛ فهو: اتِّفاق قومٍ مُعيَّنينَ على التعبير فيما بينهم بألفاظٍ مخصوصةٍ. وأمَّا كلمة (نحو)؛ فلها في اللغة معانٍ عدَّةٌ نظمها الداودي في بيتينِ هما (الخضري، 2003، صفحة 15/1):

لِلنَّحْوِ سَبْعُ مَعَانٍ قَدْ أَتَتْ لُغَةً جَمَعْتُهَا ضِمْنَ بَيْتٍ مُفْرَدٍ كَمُلَا

قَصْدٌ، وَمِثْلٌ، وَمِقْدَارٌ، وَنَاحِيَةٌ نَوْعٌ، وَبَعْضٌ، وَحَرْفٌ فاحْفَظِ الْمَثَلَا

والقصد هو أقرب هذه المعاني للمعنى الاصطلاحيّ. قال ابن فارس (395هـ): "(النون والحاء والواو) كلمة تدلُّ على قصدٍ، ونَحَوْتُ نَحْوَه؛ ولذلك سُمِّيَ نَحْوُ الكلام؛ لأنه يَقصِد أصول الكلام فيتكلَّم على حسب ما كان العرب تتكلَّم به" (ابن فارس، 1979، صفحة 403/5).

وأمَّا النحو في الاصطلاح؛ فقال ابن جني (392هـ): "هو انتحاء سَمْت كلام العرب، في تصرّفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب والتركيب وغير ذلك" (ابن جني، 1952، صفحة 34/1).

وعرَّفه خالد الأزهريّ (905هـ) بأنه: "علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكَلِم إعراباً وبناءً" (الأزهري، 2000، الصفحات 11-12/1). فمفهوم المصطلح النحوي هو: اتِّفاق النحويِّين على استعمال ألفاظٍ دالَّةٍ على ظواهرَ نحويَّةٍ معيَّنةٍ.

ب - نشأته:

إن نشأة المصطلح النحويّ كانت مزامنةً لنشأة النحو، قال الزُّبَيْديّ (379هـ) - في ترجمة أبي الأسود الدؤلي -: "وهو أوَّل من أسَّس العربية، ونهج سبلها، ووضع قياسها... فوضع باب الفاعل والمفعول به، والمضاف، وحروف النصب والرفع والجر والجزم... وروي أن الذي أوجب عليه الوضع في النحو أن ابنته قعدت معه في يوم قائظٍ شديدِ الحَرِّ، فأرادت التعجب من شدَّة الحرِّ فقالت: ((ما أَشَدُّ الْحَرِّ!)) فقال أبوها: القيظ، وهو ما نحن فيه يا بُنَيَّة؛ جواباً عن كلامها؛ لأنه استفهام؛ فتحيَّرتْ وظهر لها خطؤها، فعلم أبو الأسود أنها أرادت التعجب، فقال لها: قولي يا بُنيَّة: ((ما أَشَدَّ الْحَرَّ!)) فعمل باب التعجب، وباب الفاعل، والمفعول به وغيرها من الأبواب" (الزُّبَيدي، 1973، الصفحات 21-22).

وقال أبو البركات بن الأنباريّ (577هـ): "روى أبو الأسود قال: دخلت على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، فوجدت في يده رقعةً، فقلت: ما هذا يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأمَّلْتُ كلامَ الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء - يعني: الأعاجم - فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثُمَّ ألقى إليَّ الرقعة وفيها مكتوب ((الكلام كلّه اسم، وفعل، وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمَّى، والفعل ما أنبئَ به، والحرف ما جاء لمعنى))، وقال لي: ((انْحُ هذا النحو وأضف إليه ما وقع إليك. واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة: ظاهر، ومضمَر، واسمٌ لا ظاهر ولا مضمر؛ وإنَّما يتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهرٍ ولا مضمرٍ))، وأراد بذلك الاسم المبهَم. قال أبو الأسود: فكان ما وقع إليَّ: (إنَّ) وأخواتها ما خلَا (لكنَّ). فلمَّا عرضتُها على عليٍّ - رضي الله عنه -؛ قال لي: وأين لكنّ؟ فقال: ما حسبتها منها؛ فقال: هي منها فأَلْحِقْها، ثُمَّ قال: ما أحسن هذا النحوَ الذي نحوتَ! فلذلك سُمِّيَ النحو نحواً" (الأنباري، 1998، الصفحات 14-15).

وقال القوزي: "ولقد كان أوَّل اصطلاحات أبي الأسود (69هـ) في ميدان العربية نابعاً من إعرابه للقرآن الكريم؛ لإلحاح الحاجة اللغوية على ذلك فجاءت اصطلاحاته على النحو الآتي:

علامات الإعراب:

الفتح: كان يقول: (إذا رأيتني فتحت فمي بالحرف؛ فانقط نقطةً فوقه).

الضم: كان يقول لكاتبه: (وإن ضممت فمي؛ فانقط نقطةً فوقه على أعلاه).

الكسر: كان يقول لكاتبه: (وإن كسرت؛ فاجعل نقطةً تحت الحرف).

الغُنَّة: ويعني بها التنوين، يقول: (فإن أتبعت شيئاً من ذلك غُنَّةً؛ فاجعل مكان النقطة نقطتين)" (القوزي، 1981،

صفحة 32).

فقد جاء في هذه النصوص ذكرُ عدَّة مصطلحات، منها: الفاعل، والمفعول به، والمضاف، وحروف النصب والرفعِ والجرِّ والجزمِ، والتعجب، والكلام، والاسم، والفعل، والحرف، والظاهر، والمضمَر، والنحو، والتنوين؛ لكنَّ القوزي لمَّا أورد الرواية التي فيها أن أبا الأسود الدؤلي قد وضع العلامات الإعرابية لكلمات القرآن؛ قال: "هكذا يصف أبو الأسود الظاهرة وصفا لغويًّا ولم يُعبِّر عنها بالاصطلاح؛ لأنه لا يستطيع ذلك... فهو لم يكن ليعرف اصطلاحات (الفتح والضمّ والكسر والتنوين)، ولا يعرف (الرفع والنصب والجرّ والسكون)؛ ولأنه لا يعرف أسماء الحركات لجأ إلى وصفها حسّيًّا، ولم يُسمِّ العمل الذي قام به؛ ولكنه على أيِّ حالٍ فتح الباب نحو بناء نحويٍّ متكامل، وترك هذا العمل ليتوسع فيه تلاميذه، وليسحبوا عليه الاصطلاح العلميّ المجرّد" (القوزي، 1981، صفحة 32).

ثُمَّ جاءت بعد أبي الأسود الدؤلي الطبقة الأُولى من النحويِّين؛ مثل: نصر بن عاصم (89هـ)، وعنبسة الفيل، وعبد الرحمن بن هرمز (117هـ)، ويحيى بن يعمر (129هـ). وأتت بعد هؤلاء الطبقة الثانية؛ كعبد الله بن أبي إسحاق (117هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي (149هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (154هـ). وأصحابُ الطبقة الثانية كان "لهم نشاط كبير وجهد ملموس في ميدان النحو، وهم الذين مهَّدوا لظهور كثير من المصطلحات النحوية بمعناها العلميّ الفنيّ، بما أُثر عنهم من استخدامات لغويَّة معيَّنة في الشعر والقراءة، كان للتالين من تلاميذهم فضل تسميتها باصطلاح، قد لا نزال نستخدمه حتَّى اليوم، وكأنَّما كان المصطلح النحويّ في هذه الفترة التي تنيف على نصف قرن من الزمان، كأنَّما كان في طور الحضانة تغطيه سحابة خفيفة من الغموض ما لبثت أن تقشَّعت عند تلاميذهم الأذْنَيْن كالخليل وسيبويه ويونس بن حبيب، وهو شبيه بسنبلة في كمّها ينتظر أن يتفتق عنها في القريب" (القوزي، 1981، صفحة 53).

إن علماء الطبقة الثانية هم الذين تقدَّموا بالنحو خطوة كبيرة بعد أبي الأسود الدؤلي، فمهَّدوا الطريق لظهور مصطلحات نحوية كثيرة قاصدينَ معناها العلميّ الاصطلاحيّ. ثم جاءت بعدهم الطبقةُ الثالثة، ومنها الخليل بن أحمد الذي وضع مصطلحات نحوية، ثُمَّ "نقل سيبويه إلى الأجيال مصطلحات الخليل واستعمالات أساتيذه، وأضفى عليها من ذكاه وفطنته وقدرته على التحليل والاستنتاج، فحاول أن يجعل أبواب كتابه واضحة، سهلة المنال ووضع المصطلحات النحوية وضعاً أشرف على الاستقرار، وفسَّر بعض المصطلحات ببعضٍ، أو قُلْ: عبَّر عن بعضها بأكثر من تعبير، وحاول صناعة المصطلح النحويّ؛ ليستقر في صورته النهائية، وما لم يسعفه جهده بالظفر به؛ لجأ إلى وصفه وتصويره بالأمثلة الموضحة" (القوزي، 1981، صفحة 129). فلسيبويه (180هـ) فضلٌ كبير في علم النحو العربيّ؛ لأنه استفاد من شيوخه ولا سيما الخليل، وصنَّف ((الكتاب)) في علم العربية، وصار به إماماً في النحو والتصريف يرجع إليه البصريّون والكوفيّون، وما ذلك إلَّا للأهمية العظيمة لكتابه الجامع في بابه.

قال عبد النبيّ جعفر: "إن البداية الحقيقية للمصطلح النحويّ بصورته الناضجة كانت عند الخليل وسيبويه من خلال أوَّل المؤلفات النحوية وهو ((الكتاب)) لسيبويه، أمَّا ذكر الخليل هنا؛ فذلك يرتبط بكون أنَّ ((كتاب سيبويه)) يمثّل خلاصة علم الخليل، ثم توافرت جهود النحاة من بعده حتى وصل المصطلح النحويّ على ما هو عليه. على أن من الواجب ذكره أن جلَّ هذه المصطلحات هي نفسها التي قدَّمها سيبويه ونحاة البصرة من بعده" (جعفر، 2009-2010، صفحة 73).

فالخليل لم يؤثِّر في سيبويه فقط، ولا في البصريِّين دون غيرهم؛ بل قد أثَّر في الكوفيِّين أيضاً. قال أبو المكارم: "وتأثير الخليل ليس قصراً على تلاميذه البصريِّين وحدهم كما يتصوَّر كثير من النحويِّين، وكما يزعم بعض المؤرِّخين... وفي تصوِّرنا أن تأثير الخليل يتجاوز البصريِّين وحدهم إلى النحاة جميعاً؛ لأنه تأثير في المنهج، ومن الممكن لذلك أن يحدث اختلاف بين الخليل وتلاميذه في كثير من الجزئيات؛ بل أن يصل هذا الاختلاف إلى صورة التناقض، دون أن يشكل ذلك انفصاماً في المنهج النحويّ الذي سار عليه الخليل" (أبو المكارم، 2008، الصفحات 120-121). وممَّا يدلُّ على تأثير الخليل في الكوفيِّين؛ أن الكسائيّ (189هـ) قد قرأ ((كتاب سيبويه)) على الأخفش (215هـ) (السيوطي، 1964، صفحة 590/1)، ولمَّا مات الفرَّاء (207هـ)؛ وُجد ((كتاب سيبويه)) تحت وسادته (الزُّبَيدي، 1973، الصفحات 71-72). ومعلومٌ أن أكثر ما في ((كتاب سيبويه))؛ هو مِن عِلْم الخليل كما هو واضحٌ لِمَن تصفَّح ((الكتاب)).

ولمَّا نشأ مذهب الكوفيِّين؛ بدأت الخصومة بين الفريقينِ الكوفيِّ والبصريِّ، "ولقد أفاد المصطلح من خصومة الفريقينِ فائدة كبيرة؛ إذ نظر كلُّ فريقٍ إلى مصطلحات ((كتاب سيبويه)) نظرةَ الناقد، ثُمَّ شرع في تهذيبها وتطويرها، حتى

وصلوا بها جميعاً إلى الاستقرار، الذي لم يكن من اليسير على سيبويه أن يصل بالمصطلحات النحوية إليه، فالاستقرار مرحلة تالية لمرحلة شهدت مدارسات وخصومات شديدة، ومناظرات في هذا العلم لم تهدأ حتى استقرَّ النحو، ورست حدوده ومصطلحاته بالشكل الذي وصل إلينا'' (القوزي، 1981، صفحة 156).

وسنتتبع بإذن الله مصطلح الضمير منذ أن نشأ؛ لنرى أستقرَّ منذ نشأته حتى يومنا هذا أم تطوَّر مستفيداً من خصومة الفريقينِ البصريِّين والكوفيين؟ وما مدى تطوُّره؟ وما الذي استقرَّ عليه؟ إن كان قد تطوَّر. هذه الأسئلة سنحاول الإجابة عنها في الفصل الثاني، إن شاء الله تعالى.

الفصل الثاني: الضمير وإشكاله.

المبحث الأول: قضايا الضمير، والمضمَر، والإضمار، والكناية، والمكنيّ.

أ - مفهوم الضمير والمضمر والإضمار والكناية والمكنيّ:

قبل أن نذكر مفهوم هذه الكلمات، نبيِّن المادَّة التي اشتُقَّت منها، ودلالةَ هذه المادة. فالضمير والمضمر والإضمار هي ألفاظ مشتقَّة من المادة (ض م ر)، فما دلالة هذه المادة؟ قال ابن فارس: ''(الضاد والميم والراء) أصلان صحيحان: أحدهما: يدلُّ على دقَّة في الشيء، والآخر: يدلُّ على غَيبةٍ وتستُّرٍ. فالأوَّل: قولهم: ضَمَر الفَرَسُ وغيرُه ضُموراً، وذلك من خفَّة اللَّحم، وقد يكون من الهزال، ويقال للموضع الذي تُضَمَّر فيه الخَيْلُ: المِضْمار. ورَجُلٌ ضَمْرٌ: خفيف الجسم. واللؤلؤ المُضْطَمِر: الذي في وسطه بعض الانضمام والانضمار. والآخر: الضِّمَار، وهو المال الغائب الذي لا يرجى. وكلُّ شيءٍ غاب عنك فلا تكون منه على ثقة؛ فهو ضمار... ومن هذا الباب: أَضْمَرْتُ فِي ضَمِيرِي شَيْئاً؛ لأنه يُغَيِّبه في قلبه وصدره'' (ابن فارس، 1979، صفحة 371/3).

وقال ابن منظور: ''الضمير: السرّ وداخل الخاطر، والجمع الضمائر. الليث: الضمير الشيء الذي تضمره في قلبك، تقول: أضمرت صرف الحرف، إذا كان متحركاً؛ فأسكنته، وأضمرت في نفسي شيئاً... والمضمَر: الموضع والمفعول... وأضمرتُ الشيءَ: أخفيتُه... وأضمرتْه الأرض: غيَّبَتْه إمَّا بموتٍ وإمَّا بسفرٍ'' (ابن منظور، دون تاريخ، صفحة 2607). والإضمار: مصدر الفعل (أَضْمَر). والضمير والمضمر والإضمار اصطلاحاً: ''هو الموضوع لتَعْيين مسمَّاه مُشعِراً بتكلُّمه أو خطابِه أو غيبتِه'' (ابن مالك، 2001، صفحة 118).

وقد استعمل سيبويه المضمَر والضمير والإضمار، وكان كذلك يُعبِّر بعلامة المضمر وعلامة الإضمار. فأتى الضمير في قوله: ''وإذا قلت: ضربوني وضربتُهم قومَك؛ جعلتَ (القومَ) بدلاً من (هُمْ)؛ لأنَّ الفعل لا بدَّ له من فاعلٍ، والفاعلُ ههنا جماعةٌ وضميرُ الجماعة الواوُ'' (سيبويه، 1988، صفحة 79/1). ووَرد الإضمار عنده في مواضع، منها قوله: ''وأمَّا الإضمار؛ فنحو: هو، وإيَّاه، وأنت، وأنا، وأنتنَّ، وهنَّ، وهم، وهي، والتاء التي في فعلتُ وفعلتَ وفعلتِ...'' (سيبويه، 1988، صفحة 6/2). وجاء المضمَر وعلامة الإضمار في قوله: ''وتقول: عجبتُ مِن ضَرْبِ زيدٍ أنتَ، ومِن ضَرْبِكَ هو، إذا جعلت زيدًا مفعولًا، وجعلتَ المضمرَ الذي علامته الكاف فاعلاً فجاز (أنتَ) ههنا للفاعل كما جاز (إيَّا) للمفعول؛ لأن (إيَّا) و(أنت) علامتا الإضمار'' (سيبويه، 1988، صفحة 359/2). وقال في علامة المضمر: ''أما هو؛ فعلامة مضمر...'' (سيبويه، 1988، صفحة 78/2).

والإضمار يراد به مفهوم آخر غير الضمير، وهو الحذف والتقدير، واستعمله سيبويه في غير ما موضع، قال: ''هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي. وذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعداً، وأخذته بدرهم فزائداً. حذفوا الفعل؛ لكثرة استعمالهم إيَّاه'' (سيبويه، 1988، صفحة 290/1).

ويُسمَّى الضمير والمضمَر بذلك؛ لهزاله وقِلَّة حروفه، وهذا مأخوذ من ضَمَر الفرسُ وغيرُه، إذا خفَّ لحمُه أو أصابه الهزال، قال اللبدي: ''قد سُمِّي هذا النوع من الألفاظ بالضمير؛ لضموره؛ أي: هزاله وقِلَّة حروفه'' (اللبدي، 1985، صفحة 134).

والكناية والمكنيّ لغة هما كلمتان مشتقَّتان من (كَنَى)، فما دلالة هذه المادَّة؟ قال ابن فارس - مبيِّناً دلالتها -: ''و(الكاف والنون والحرف المعتلُّ) يدلُّ على توْريَةٍ عن اسمٍ بغيره. يقال: كَنَيْتُ عن كذا. إذا تكلَّمت بغيره ممَّا يستدلُّ عليه، وكَنَوْتُ أيضاً. وممَّا يوضِّح هذا قول القائل:

وَإِنِّي لَأَكْنُو عَنْ قَذُورَ بِغَيْرِهَا وَأُعْرِبُ أَحْيَاناً بِهَا فَأُصَارِحُ

ألا تراه جعل الكناية مقابِلة المصارحة، ولذلك تُسمَّى الكنيةُ كنيةً، كأنها تَوْريةٌ عن اسمه'' (ابن فارس، 1979، صفحة 139/5). والكناية مصدر الفعل (كنى)، قال الجرجاني: ''والكناية ما استتر معناه لا تعرف إلَّا بقرينة زائدة؛ ولهذا سمَّوا التاء في قولهم: أنت والهاء في قولهم: إنه حرف كناية، وكذا قولهم: هو، وهو مأخوذ من قولهم: كَنَّوْتُ الشَّيْءَ وكَنَّيْتُهُ؛ أَيْ: سَتَرْتَهُ'' (الجرجاني، 1983، صفحة 187). والمكنيُّ اسم مفعول من الفعل (كَنَى)، وأصله مَكْنُويٌ على وزن

مفعول؛ لأن الفعل الثلاثي المجرَّد إذا صيغ منه اسم المفعول يكون قياساً على وزن (مفعول)، كـ (مضروب) من الفعل (ضرب)، فالأصل مكنويٌّ ''اجتمعت الواو والياء وكانت الأُولى ساكنة، فقلبت الواو ياءً، وكسر ما قبلها وأدغمت في الياء الثانية'' (الغلاييني، 2001، الصفحات 183/1-184)، كـ (مَرْمِيٍّ)؛ لأنه معتلُّ اللام بالياء في الماضي أو بألف أصلها ياء.

ب- نشأة الضمير والمضمر والكناية والمكني:

يبدو أن الخليل أوّل من ذكر هذه المصطلحات، قال القوزي: ''وبجهود الخليل استقام للنحو صلبُه، وقويَ عودُه، وظهرت مصطلحاتُه وتفريعاتُه، وتحدَّد إطارُه، فاستحقَّ بأن يوصف بأنه المؤسِّسُ الحقيقيُّ لعلم النحو'' (القوزي، 1981، صفحة 192). فقد استعمل الخليل الضمير في قوله: ''... (لو) لا تجيء إلَّا وفيها ضمير جوابها، فإن أظهرتَ الجواب أو لم تظهرْه؛ فكلٌّ حسنٌ'' (الفراهيدي، 2003، صفحة 108/4)؛ لكنه أراد بالضمير هنا: الإضمار والحذف. وعبَّر بالكناية والمكنيّ، فقال: ''أمَّا هو؛ فكناية التذكير، وهي كناية التأنيث'' (الفراهيدي، 2003، صفحة 334/4).

ومصطلح الضمير ذكره سيبويه (سيبويه، 1988، صفحة 79/1)، واستعمل المضمَر كثيراً قاصداً به الضمير، قال: ''اعلم أن المضمر المرفوع، إذا حدَّث عن نفسه فإن علامته أنا...'' (سيبويه، 1988، صفحة 350/2). ووظَّف مصطلح الإضمار، وقصد به مفهومينِ اثنين، الأوَّل: الضمير، والثاني الحذف التقدير. فمن استعماله بمعنى الضمير قوله: ''اعلم أنه قبيح أن تقول: رأيتُ فيها إيَّاك، ورأيتُ اليوم إيَّاه؛ من قِبَل أنك قد تجد الإضمارَ الذي هو سِوَى إيَّا، وهو الكاف في (رأيتُك فيها)، والهاء التي في (رأيتُه اليوم)، فلمَّا قدَّروا على هذا الإضمار بعد الفعل ولم ينقض معنى ما أرادوا لو تكلَّموا بإياك؛ استغنَوْا بهذا عن إيَّاك وإيَّاه'' (سيبويه، 1988، صفحة 361/2). ومن استعماله بمعنى التقدير قوله: ''هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف وذلك قولك: الناس مَجْزِيّون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ، و: والمرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ إن خِنْجَراً فخنجرٌ وإن سَيْفاً فسيفٌ. وإن شئت أظهرت الفعل فقلت: إن كان خِنجراً فخنجرٌ وإن كان شرًّا فشرٌّ'' (سيبويه، 1988، صفحة 258/1).

وقد أضاف إلى مصطلح المضمر والإضمار لفظة (علامة) مراراً، فقال: ''و(أنا)، و(هي) علامة المضمر. وكذلك: (هو)، و(هي)'' (سيبويه، 1988، صفحة 228/4). وقال معبّراً بعلامة الإضمار: ''هذا باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار، وحذفها'' (سيبويه، 1988، صفحة 189/4).

ويظهر أن الخليل هو واضع مصطلحات الضمير، والكناية، والمكنيّ. ويبدو أن سيبويه هو مَن وضع مصطلح المُضمَر، فلا يبعد أن يكون قد تلقَّاه من شيخه الخليل. ولعلَّ تعبير سيبويه بمصطلحات المضمَر، والإضمار، وعلامة المضمَر، وعلامة الإضمار للدلالة على مفهوم واحد وهو الضمير، لعلَّ ذلك راجع إلى تلك المرحلة التي لم يكن المصطلح النحويّ قد استقرَّ فيها استقراراً تامًّا.

ونسب بعض العلماء مصطلح الضمير والمضمر إلى البصريِّين، ومصطلح الكناية والمكنيّ إلى الكوفيِّين، قال النيليّ - وهو من علماء القرن السابع -: ''والبصريُّون يُسمُّون هذا الضرب من الكَلِم مُضمَراً، والكوفيُّون يُسمُّونه الكناية'' (النيلي، 1415، صفحة 588/1). وكذلك قال السيوطيّ (911هـ) (السيوطي، 1998، صفحة 190/1)، واللبديُّ (اللبدي، 1985، صفحة 134)؛ لكن نسبة مصطلحَي الكناية والمكنيّ إلى الكوفيِّين فيها نظرٌ؛ لأنهما قد وردَا عند الخليل، وقال ابن سيده (458هـ): ''استعمل سيبويه الكناية في علامة المضمَر'' (ابن سيده، 2000، صفحة 112/7).

قال عبابنة - وقد أشار إلى الكناية والمكنيّ -: ''وتنسب ألفاظ هذه الزمرة في العادة إلى الكوفيِّين، وفي هذا ظلم لجهود الخليل بن أحمد، فقد نسب ابن منظور إلى ابن سيده أن سيبويه استعمله في التعبير عن علامة المضمر، وهذا يرجِّح زعمي أنها من مصطلحات الخليل الذي أخذ عنه شيوخ الجماعتين؛ ولكنه اشتهر عند بعض الكوفيِّين أكثر من شهرته عند بعض البصريِّين'' (عبابنة، 2006، صفحة 27).

كما أن الكوفيِّين استعملوا مصطلح الضمير والمضمَر. قال الفرَّاء: ''وقوله: (أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ)، [يوسف: 9]. جواب للأمر ولا يصلح الرفع في (يَخْلُ)؛ لأنه لا ضمير فيه'' (الفراء، 1983، صفحة 36/2).

ويبدو أن الفرَّاء في النصّ السابق يريد بقوله: لا ضمير فيه: الحذف، لا ما وُضع؛ ليدلَّ على مسمَّاه مشعِراً بتكلُّمه أو خطابِه أو غيبتِه؛ لأنه يُعبِّر عن هذا المفهوم بالكناية أو المكنيّ، وأنه يستعمل الضمير والمضمَر ويقصد بهما الحذف والتقدير، من ذلك قوله: ''قال: أفرأيت ما جاء منها ليس بعده ما يُرافعه؛ مثل: (حمٓ * عٓسٓقٓ)، [الشورى: 1-2]، و(يسٓ)، [يس: 1]، و(قٓ)، [ق: 1]، و(صٓ)، [ص: 1]، ممَّا يقلُّ أو يكثر، ما موضعه إذا لم يكن بعده مرافع؟ قلت: قبله ضمير

يرفعه، بمنزلة قوله - تبارك وتعالى -: (بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ)، [التوبة: 1]؛ المعنى - والله أعلم -: هذه براءة من الله" (الفراء، 1983، الصفحات 1/369-370).

يريد الفراء بقوله: قلت: قبله ضمير يرفعه: مبتدأ محذوفاً، كما ذكر محقِّق الكتاب (الفراء، 1983، صفحة 370/1). كما استعمل المضمر وأراد به: المحذوف، قال: "وقال بعض العرب: قلت أَبْياتاً جاد أبْياتاً، فوحَّد فعل البيوت. وكان الكسائيّ يقول: أضمر (جاد بهنَّ أبياتاً)، وليس هنا مضمر؛ إنَّما هو الفعل وما فيه" (الفراء، 1983، صفحة 268/1). قال المحقِّق - معلِّقاً على كلمة (أضمر) فيما عزاه الفرَّاء إلى الكسائيّ -: "يريد أن الفاعل عنده محذوف وهو (بِهِنَّ) والباء زائدة. والفرَّاء يرى أن الفاعل ضمير مستتر في الفعل" (الفراء، 1983، صفحة 268/1).

واستعمل ثعلب (291هـ) المضمَر فقال: "الكسائيّ لا ينسق على المضمَر ولا يؤكّده" (ثعلب، 1960، صفحة 250).

وكذلك عبَّر البصريّون بمصطلحَي الكناية والمكنيّ، قال أبو عبيدة (210هـ): "ومجاز (إِيَّاكَ نَعۡبُدُ)، [الفاتحة: 5]: إذا بُدئ بكناية المفعول قبل الفعل جاز الكلام، فإن بدأت بالفعل؛ لم يجز، كقولك: نعبد إياك... فإن زدت الكناية في آخر الفعل جاز الكلام: أدعوك إياك" (أبو عبيدة، 1381، صفحة 24/1).

وقال المُبرِّد (285هـ) - مستعملاً الكناية والمكنيّ -: "فأمَّا ما يبلغ به أصله؛ فإن كناية المجرور ككناية المنصوب؛ وذلك لأن الأصل الرفع، وهو لا يتمُّ الكلام إلَّا به؛ كالابتداء والخبر، والفعل والفاعل ... وذلك قولك في الكناية: ضربتك، ومررت بك، وضربته، ومررت به وضربتهم" (المبرّد، 1994، صفحة 383/1). وقال: "اعلم أن (إياك) اسم المكني عنه في النصب؛ كما أن (أنت) اسمه في الرفع، وهما منفصلان" (المبرّد، 1994، صفحة 212/3).

وجاء التعبير الكناية والمكنيّ عند ابن السَّرَّاج (316هـ) والزجاجيّ (339هـ)، وهما ممَّن غلبت عليهم النزعة البصرية (الطنطاوي، دون تاريخ، الصفحات 173-174)، قال ابن السراج: "فأمَّا المكني؛ فنحو قولك: هو، وأنت، وإياك، والهاء في (غلامه)..." (ابن السرَّاج، 1996، صفحة 149/1). وقال الزجاجيّ: "فإن كان الفعل للغلام، فقلت: ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْداً؛ لم يجز تقديمه. وكذلك لو قلت: غُلَامُهُ ضَرَبَ زَيْداً؛ لم يجز؛ لاتِّصال المكنيّ باسم مرفوع" (الزجاجي، 1984، صفحة 118).

ويتبيَّن ممَّا سبق أن الضمير والمضمر أكثرُ وروداً عند البصرِّيين، ويستعملون الكناية والمكنيّ أحياناً، والكوفيُّون يُعبِّرون بالكناية والمكنيّ، وقد يستعملون الضمير والمضمَر. قال الغامدي - عند ذكره مصطلح الكناية -: "وقد ذكر بعض العلماء أن هذا المصطلح من استعمالات الكوفيّين، والبصريُّون يُسمُّونه الضمير والمضمر، وهذا القول في رأيي مبنيٌّ على كثرة ورود المصطلح عند كلِّ فريقٍ، فالأكثر عند الكوفيّين أنهم يستعملون الكناية، وقد يستعملون الضمير والمضمر، وفي المقابل فإن البصرِّيين يكثرون من استعمال الضمير والمضمر، وقد يستعملون الكناية والمكنيَّ ..." (الغامدي، دون تاريخ، صفحة 40).

وقال ابن يعيش (643هـ): "ولا فرق بين المضمر والمكنيّ عند الكوفيِّين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة فمعناهما واحد، وإن اختلفا من جهة اللفظ، وأمَّا البصريون؛ فيقولون: المضمرات نوع من المكنيات، فكلُّ مضمرٍ مكنيٌّ، وليس كلُّ مكنيٍّ مضمراً" (ابن يعيش، 2001، صفحة 292/2). ولعلَّ كثرة استعمال الكوفيين للكناية والمكنيّ؛ هي التي جعلت هذا المصطلح يُنسَب إليهم، مع أن الخليل قد سبقهم إلى استعمال الكناية، وأن من جاء بعده من البصرِّيين استعمله أيضاً؛ كأبي عبيدة، والمبرّد، وابن السراج، والزجاجيّ، وغيرهم.

ج - تطور مصطلح الضمير:

ظلَّت هذه المصطلحات كما هي منذ نشأتها، وغلب الضمير والمضمَر والإضمار في استعمال البصرِّيين، وعبَّروا بالكناية والمكني أيضاً، في حين أن الكوفيِّين اختاروا الكناية والمكنيَّ، وعبَّروا بالضمير والمضمر أحياناً. فمن استعمال مصطلح الكناية والمكنيّ قول الفراء: "وأمَّا من قال: (عَلَيۡهِمۡ)، [الفاتحة: 7]؛ فإنه استثقل الضمة في الهاء وقبلها ياء ساكنة، فقال: (عَلَيۡهِمۡ)؛ لكثرة دور المكني في الكلام" (الفراء، 1983، صفحة 5/1). وقال أيضاً: "قوله: (فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ...)، [البقرة: 23] الهاء كناية عن القرآن" (الفراء، 1983، صفحة 19/1).

وقال ثعلب: ''إذا جاءت الكناية عقب كلام؛ أجازوه كلهم، وإذا لم تكن؛ لم يجيزوه...'' (ثعلب، 1960، الصفحات 592-593). وقال: ''وإذا صاروا إلى المكنيّ؛ جعلوه بين (ها) و(ذا) فقالوا: ها أنا ذا قائماً...'' (ثعلب، 1960، صفحة 43).

وعبَّر نحويُّو البصرة بمصطلح الضمير والمضمر. كما جاء عند سيبويه (سيبويه، 1988، صفحة 79/1). وقال: ''وتقول: مررتُ بزيدٍ وبِكَ، وما مررتُ بأحدٍ إلَّا بك، أعدتَ مع المضمَر الباء'' (سيبويه، 1988، صفحة 363/2).

وقال الأخفش: ''وقال: (وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ)، [النساء: 11] فهذه الهاء التي في (أَبَوَيْهِ) ضمير الميِّت'' (الأخفش، 1990، صفحة 248). وعبَّر بالمضمَر في قوله: ''قال الله – تعالى -: (وَٱلۡأَرۡحَامَ)، [النساء: 1] منصوبة؛ أي: اتَّقوا (ٱلۡأَرۡحَامَ)، وقال بعضهم: (وَٱلۡأَرۡحَامِ) جَرٌّ، والأول أحسن؛ لأنك لا تُجري الظاهرَ المجرورَ على المضمَر المجرور'' (الأخفش، 1990، صفحة 243).

وورد استعمال المضمر والضمير عند المبرّد في قوله: ''اعلم أن كلَّ موضع تقدر فيه على المضمر متَّصلاً، فالمنفصل لا يقع فيه ... واعلم أن ضمير المرفوع التاء، يقول المتكلّم - إذا عنى نفسَه ذكراً كان أو أنثى -: قمتُ، وذهبتُ'' (المبرّد، 1994، صفحة 396/1).

ويرى يحيى عطية عبابنة أن بداية اشتهار مصطلح الضمير كانت على يد الأخفش سعيد بن مسعدة، قال: ''وأمَّا مصطلح الضمير؛ فيبدو لي أنه وجد طريقه إلى الاستعمال بعد زمن سيبويه، وربَّما كان الأخفش هو أوَّل من أشهر استعماله، ثُمَّ درج البصريُّون على استعماله مصطلحاً شهيراً'' (عبابنة، 2006، صفحة 27).

وما ذهب إليه عبابنة فيه نظرٌ؛ لأن مصطلح الضمير قد ذكره الخليل وسيبويه قبل الأخفش، ثُمَّ إن الأخفش ليس أوَّل من أشهر مصطلح الضمير في كتابه ((معاني القرآن)) كما ذكر عبابنة. نَعَمْ جاء في كتابه استعمال الضمير كثيراً؛ لكنَّه لم يَعْنِ به ما دلَّ على متكلِّمٍ أو مخاطَبٍ أو غائبٍ - مثل: أنا، وأنت وهو، وغيرها - إلَّا قليلاً، كما في قوله: ''... ألا ترى أنك لو قلت: إيذَنْ لعبدِ الله على امرأةٍ مُبْغِضاً لَهَا؛ لم يكن إلَّا النصب، إلَّا أن تقول: مُبْغِضٍ لَهَا هُوَ؛ لأنك إذا أجريت صفته عليها، ولم تظهر الضمير الذي يدلُّ على أن الصفة له؛ لم يكن كلاماً'' (الأخفش، 1990، صفحة 482).

وقد قصد الأخفش بمصطلح الضميرِ الحذفَ والتقديرَ في مواضعَ كثيرةٍ. من ذلك قوله: ''... قال الشاعر [مُتَمِّم ابن نُوَيْرة] في ضمير (اللام) (اليربوعي، 1968، صفحة 84):

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخْمُشِي ... لَكِ الْوَيْلُ، حُرَّ الْوَجْهِ، أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى

يريد: لِيَبْكِ مَنْ بَكَى؛ فحذف'' (الأخفش، 1990، صفحة 83).

والذي يظهر لنا أن أوَّل من أشهر الضمير بمعنى: ما وُضِع ليُعيِّنَ مسمَّاه مُشعِراً بتكلُّمه أو خطابِه أو غيبتِه؛ هو المبرِّد في كتابه ((المقتضب))، بعد أن ثبت استعماله من قَبْلُ عند الخليل وسيبويه. وقد استعمل المبردُ المضمر والإضمار أيضاً، وعبَّر بالكناية والمكنيِّ أحياناً؛ لكن مصطلح الضمير في الكتاب نفسه كان أكثر وروداً من تلك المصطلحات. قال المبرّد - معبِّراً بالضمير والمضمر -: ''فأمَّا أمنك الالتباس في اللام مع المضمَر؛ فإنَّما ذلك لأن ضمير الرفع لا يلتبس بضمير الجرِّ. تقول: إنَّ هذا لك، وإنَّ هذا لأنت، وإنَّ هؤلاء لنحن. فلِاخْتلاف اللفظينِ أُمِنَ الالتباس'' (المبرّد، 1994، صفحة 390/1).

ثُم درج على استعمال الضمير من جاء بعد المبرّد، ومن هؤلاء ابن السرَّاج الذي قال: ''... فأمَّا الفعل المضارع؛ فليس يظهر في فعل الواحد ضمير الْبَتَّة، متكلِّماً كان أو مخاطَباً، إلَّا في فعل المؤنَّث المخاطَب، وذلك أنه استغنى بحروف المضارعة عن إظهار الضمير'' (ابن السرَّاج، 1996، صفحة 115/2).

وقال الزجاجيُّ: ''باب اشتغال الفعل عن المفعول بضمير: إذا اشتغل الفعل عن المفعول بضميره؛ ارتفع بالابتداء'' (الزجاجي، 1984، صفحة 39).

وقال أبو عليٍّ الفارسيُّ (377هـ) - في كتابه ((الإيضاح)) -: ''خبر المبتدأ على ضربينِ: مفرد وجملة. فالمفرد على ضربين: أحدهما: اسم لا ضمير فيه يرجع على المبتدأ، والآخر: ما احتمل ضميراً راجعاً إلى المبتدأ...'' (الفارسي، 1996، صفحة 90).

واستعمل ابن جنّي مصطلح الضمير كثيراً، فقال: "ومنها أن يسمع الشيء، فيستدلّ به من وجه على تصحيح شيءٍ أو إفساد غيره، ويستدلّ به من وجه آخر على شيءٍ غير الأول. وذلك كقولك: ضربتك، وأكرمته، ونحو ذلك ممَّا يتَّصل فيه الضمير المنصوب بالضمير المرفوع" (ابن جني، 1952، صفحة 101/1).

قال عبابنة: "ويلاحظ المتتبِّع لمصطلح الضمير أن ألفاظ المضمر والإضمار قد بدأت بالاضمحلال التدرجيّ منذ نهاية القرن الرابع الهجريّ، فقد كان ابن جنّي يُفضِّل الضمير على الإضمار والمضمَر" (عبابنة، 2006، صفحة 29). ولعلَّ إكثار ابن جني من استعمال مصطلح الضمير؛ هو الذي جعل عبابنة يقول: إن ابن جنّي يُفضِّل مصطلح الضمير على الإضمار والمضمر. وهذه الكثرة في استعمال النحويّين لمصطلح الضمير؛ لم تُلغِ مصطلح المضمَر، فقد ظلَّ موجوداً حتَّى في عصر ابن مالك (ابن مالك، 2001، صفحة 114/1)، وابن هشام(761هـ) (ابن هشام، دون تاريخ، صفحة 83/1)، والسيوطيّ (السيوطي، 1998، صفحة 190/1)، وغيرهم.

د - أسباب تطور الضمير وما استقرّ عليه:

ولمعرفة ذلك ينبغي ذِكر شروط المصطلح، ثُمَّ النظرُ أَتحقَّقتْ هذه الشروط في الضمير والمضمر والإضمار والكناية والمكنيّ أم لم تتحقَّق؟ والشروط هي:

1 - المناسبة اللغوية: فبَيْن معنى الضمير والمضمر والإضمار في اللغة، وبين معناها في الاصطلاح مناسبة؛ لأن مادة (ض م ر) تُفيد معنى الهزال، وتفيد الخفاء (الفراهيدي، 2003، صفحة 24/3)، وهذا المعنى يوجد في الضمير والمضمر والإضمار في الاصطلاح. قال الخثران: "وبتأمُّل مصطلح (الضمير)... يدلُّنا على أن البصريين نظروا إلى لفظ الضمير أو شكله، فعبَّروا عنه بهذا المصطلح؛ لما لاحظوه فيه من ضمور لفظه حال الظهور، واختفائه أحياناً أخرى" (الخثران، 1990، صفحة 59). فـ "سُمِّي هذا النوع من الألفاظ بالضمير؛ لضموره؛ أي: هزاله وقلّة حروفه" (اللبدي، 1985، صفحة 134).

ومعنى الكناية في اللغة ما يقابل التصريح (ابن فارس، 1979، صفحة 139/5)، وبين معنَيَيْها اللغويّ والاصطلاحيِّ مناسبةٌ أيضاً، فالضمائر كناياتٌ عمَّن تعود إليه، قال الخثران: "... على حين نظر الكوفيُّون إلى الجانب الدلاليّ، حيث تعدُّ الضمائر من الكلمات ذات الدلالات الإشارية غير الصريحة، فعبَّروا بالكناية والمكنيّ" (الخثران، 1990، صفحة 59).

2 - الإيجاز: فكلُّ هذه المصطلحات تَحقَّق فيها شرط الإيجاز؛ إذ جميعها مكوَّنةٌ من كلمةٍ واحدةٍ.

3 - الاتِّفاق والقبول: كذلك قد تحقَّق فيها شرط الاتفاق والقبول، والدليلُ على ذلك استعمال النحويّين لها.

4 - الوضوح والدقَّة: إنَّ الإضمار والمضمر يَدُلَّان على مفهومٍ نحويّ آخَرَ، وهو الحذف والتقدير. والكناية هي أعمُّ من الضمير عند البصريّين، فتشمل الضمائر، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط (الأستراباذي، 1996، صفحة 148/3)، وأسماءً أخرى (سيبويه، 1988، صفحة 507/3).

5 - سهولة النطق: إن الضمير أسهلُ في النطق وأخفُّ على اللسان من المضمر والإضمار والكناية والمكنيّ؛ لأنه على وزن (فَعِيل)، في حين جاء الإضمار على وزن (إفْعَال)، والمضمَر على وزن (مُفْعَل)، والكناية على (فِعَالَة)، والمكنيُّ على (مَفْعُول)؛ لكن من حيث التصريف فمضمَرٌ أَجْرَى على القياس. قال ابن هشام: "وتسميته مضمَراً أَجْرَى على قياس التصريف؛ لأنه من أضمرته؛ أي: أخفيته، فهو مضمر؛ أمَّا الضمير؛ فعلى حدِّ قولهم: عقدت العسل فهو عَقِيد؛ أي: مُعْقَد" (ابن هشام، 2007، صفحة 336/1).

ولعلَّ هذا هو ما جعل النحويّين - كابن مالك، وابن هشام، وغيرِهما - يتركون الإضمار بمعنى: الضمير؛ لأن في الإضمار اشتراكاً في المفهوم؛ إذ يدلُّ على الضمير ويدلُّ على الحذف والتقدير، وعبَّروا بالضمير والمضمَر؛ لكن استعمالهم الضميرَ كان أكثر. والكناية والمكنيّ عند البصريّين لها مفهوم عامٌّ يدخل فيه الضمائر، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وغيرُها. وقد ذكر النيلي الضمائرَ ثُمَّ قال: "والبصريُّون يُسمُّون هذا الضرب من الكَلِم مضمَراً، والكوفيُّون يسمُّونه الكناية، وتسميته مضمراً أخصُّ من الكناية؛ لأن الكناية قد تكون بالمظهر؛ نحو: فُلانٍ وفُلانةَ في الأناسيّ، والفلانِ والفلانةِ في غيرهم، وهَنٍ، وهَنَةَ، وهَنَاتٍ، وهَنواتٍ في الكناية عن الشيء المحتقَر على ما قيل، أوعن اسم الجنس" (النيلي، 1415، الصفحات 588/1-589).

وإذا نظرنا إلى النحو التوليدي (اللسانيات التوليدية) - على سبيل المثال الفاسي الفهري -؛ وجدناه يستعمل الضمير فقط؛ إذ عبَّر به في مواضعَ كثيرةٍ. منها قوله: ''ثُمَّ إن الضمير المرفوع يَرِدُ مع الصفة التي تعمل فيه، ومع ذلك فهو لا يتَّصل بها ... ثُمَّ إن الضمير لا يتَّصل بالفعل عندما يكون موجوداً ضمن مركب عطفيّ'' (الفهري، 1990، صفحة 98).

المبحث الثاني: الضمير أنواعه ووظائفه:

أ - أنواع الضمير:

الضمير إمَّا ضمير متكلِّمٍ، وإمَّا ضمير مخاطَبٍ، وإمَّا ضمير غائبٍ، وينقسم الضمير إلى منفصلٍ ومتَّصلٍ، فالمنفصل المستقلُّ بنفسه، ويكون في محلِّ رفعٍ؛ مثل: (أنا)، ويكون في محلِّ نصبٍ؛ مثل: (إيَّايَ)، ونحوهما. والمتَّصل غير المستقلِّ بنفسه، كالياء في (علَّمني)، والتاء والهاء في (سألته)، ونحوهِنَّ، ويكون في محلِّ رفعٍ؛ كالتاء من (سألته)، ويكون في محلِّ نصبٍ؛ كالياء من (علَّمني)، ويكون في محلِّ جرٍّ؛ كالكاف من (غلامك). فالضمير المنفصل لا يكون إلَّا في محلِّ رفعٍ أو محلِّ نصبٍ، ولا يكون في محلِّ جرٍّ أبَداً. والمتَّصل يكون في محلِّ رفعٍ، أو محلِّ نصبٍ، أو في محلِّ جرٍّ (أبو حيان، 1998، الصفحات 911/2-913).

كما ينقسم الضمير - أيضاً - إلى بارزٍ ومستتِرٍ، فـ''... البارز ما له صورة في اللفظ حقيقة؛ نحو: التاء والهاء في (أكرمته)، والياء في (ابني)، أو حكماً كالضمير المتَّصل المحذوف من اللفظ جوازاً في نحو قولك: جاء الذي ضربت؛ فإن التقدير: جاء الذي ضربته، فحذفت الهاء من اللفظ وهي منويَّة؛ لأن الصلة لابدَّ لها من ضميرٍ عائدٍ يربطها بالموصول'' (عبد الحميد، 1999، صفحة 95/1).

والضمير المستتر هو الذي لا يُذكَر في الكلام؛ لكن يكون مُقَدَّراً. وينقسم إلى واجب الاستتار وجائزه، فأمَّا واجب الاستتار؛ فهو الذي لا يحُلُّ محلَّه الظاهرُ ولا الضميرُ البارز. ويستتر وجوباً في المواضع الآتية:

1 - فعل الأمر للمفرد المذكَّر المخاطَب؛ نحو: (افْعَلْ).

2 - الفعل المضارع الذي في أوَّله الهمزة؛ نحو: (أَدْرسُ)، أو النون، نحو: (نَدرُسُ).

3 - الفعل المضارع الذي في أوَّله التاء لخطاب الواحد؛ نحو: (تَشكُرُ).

4 - اسم فعل الأمر؛ نحو: (صَهْ)، و(نَزالِ).

5 - اسم فعل المضارع؛ نحو: (أَوَّه)، و(أُفٍّ).

6 - فاعل فعل التعجُّب في صيغة (ما أَفعلَه) ؛ نحو: ما أَحسَنَ محمداً!.

7 - فاعل أفعل التفضيل؛ نحو: محمدٌ أفضلُ من عليّ.

8 - أفعال الاستثناء؛ نحو: قاموا ما خلا عليًّا، أو ما عدا بكراً، أو لا يكون محمداً، أو ليس خالداً.

9 - المصدر النائب عن فعل الأمر؛ كقول الله – تعالى -: (فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ)، [محمد: 4].

وأمَّا جائز الاستتار؛ فهو الذي يحلُّ محلَّه الظاهر أو الضمير البارز، ويستتر الضمير جوازاً في المواضع الآتية:

1 - كلُّ فعلٍ أُسند إلى ضمير الغائب أو الغائبة؛ نحو: محمدٌ نجح، وهندٌ جاءت.

2 - المشتقَّات التي تعمل عمل الفعل؛ وهي اسم الفاعل، نحو: زيدٌ قائمٌ، واسم المفعول؛ نحو: عَمرٌو مَضروبٌ، وصيغ المبالغة؛ نحو: خالدٌ مِقْدامٌ، والصفة المشبهة، إذا لم يكن فاعلها ظاهراً؛ نحو: زيدٌ حسنٌ الْوَجْهَ (عبادة، 2011، صفحة 189).

ومن الضمائر ضمير الفصل: و''يراد به: الضمير الذي يقع بين مبتدأ وخبرٍ مُعرَّفَيْنِ في الحال أو في الأصل؛ للفصل بين ما يكون خبراً وما يكون تابعاً؛ مثل: محمدٌ هو المُجِدُّ، وكان محمدٌ هو المُجِدَّ، وهو اصطلاح بصريٌّ، وسمَّاه بعض الكوفيِّين دعامةً، وبعضُهم عماداً، وبعضُ المتقدِّمين سمَّوْه صفةً'' (عبادة، 2011، صفحة 190).

ومنها ضمير الشأن: وهو ''الضمير الذي لم يتقدَّمْه ما يعود عليه، ويُسمَّى ضمير القِصَّة أو الحدث، ويُسمِّيه الكوفيُّون المجهول'' (عبادة، 2011، صفحة 190).

ب - وظائفه:

إن للضمير أغراضاً منها الإيجاز، والاختصار، ورفع الالتباس، قال النيليّ: ''والغرض بالإتيان بالمضمَر الاختصار؛ فإن قولك: زيدٌ مررتُ بهِ أخصرُ من قولك: زيدٌ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وأدلُّ عليه بدليل أنك لو قلت في قولهم: زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ: أَبُو زَيْدٍ مُنْطَلِقٌ؛ لجوَّز السامع أنه كنية'' (النيلي، 1415، صفحة 588).

وللضمائر أهميَّتها؛ لأنه ''قد يحتاج إليها؛ لرفع اللَّبس، فإنك إذا قلت: أَبُو زَيْدٍ قَائِمٌ؛ احتمل أن يكون كُنيةً، واحتمل أن يكون له ولدٌ اسمه زيدٌ، فاذا قلت: زَيدٌ أَبُوهُ قائمٌ؛ زال احتمال الكُنية'' (النيلي، 1983، صفحة 456).

ووظيفة ضمير الفصل هي: الإعلامُ بتمام الكلام، والفصلُ بين الخبر والصفة؛ أي: أن ما بعده خبر وليس صفة (ابن يعيش، 2001، صفحة 329/2). ويفيد التوكيد والاختصاص؛ لقول السيوطيُّ: ''وفائدة الفصل عند الجمهور إعلام السامع بأن ما بعده خبر لا نعت، مع التوكيد. وأضاف إلى ذلك البيانيُّون - وتبعهم السُّهَيْلِيُّ - الاختصاص، فإذا قلت: كان زيدٌ هو القائمَ؛ أفاد اختصاصَه بالقيام دون غيره، وعليه: (إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ)، [الكوثر: 3] (وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ)، [البقرة: 5]'' (السيوطي، 1998، صفحة 231/1).

ووظيفة ضمير الشأن الاختصارُ وتفخيمُ الأمرِ وتعظيمُه، والمبالغةُ فيه (النيلي، 1415، صفحة 597/1).

نتائج البحث

- أنَّه تبيَّن أنَّ المصطلحات مفاتيح العلوم.
- أنَّ للمصطلح شروطاً ينبغي أن تتحقَّق فيه.
- أن نشأة المصطلح النحويّ كانت مزامنةً لنشأة النحو، ثُمَّ بدأت بعض المصطلحات بالتطوُّر شيئاً فشيئاً إلى أن استقرَّت، في حين أن بعضها منذ نشأته ظلَّ مستقرًّا كما في التقسيم الثلاثي: الاسم والفعل والحرف.
- أنَّ من أسباب تطوُّر بعض المصطلحات؛ عدمُ تحقُّق شروط المصطلح؛ مثل: الإضمار فيأتي بمعنى: الضمير، ويَرِد بمعنى: الحذف والتقدير. فأمَّا المضمر - وإن كان أقيس من الناحية التصرفية -؛ فإنه أثقلُ على اللسان من الضمير، وأمَّا الكناية؛ فأعمُّ من الضمير عند البصريِّين، فتشمل الضمائر، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وغيرَها. والمكنيُّ أثقل على اللسان، وفيه ما في الكناية من العموم، ولعلَّ هذا ممَّا جعل النحويّين - لا سيما المتأخرينَ منهم - يستعملون الضمير، وإن كانوا يُعبِّرون بالمضمر أحياناً.
- أنَّ التعدُّد في المصطلح النحويِّ تارةً، واشتراكَ بعضِ المصطلحات في المفهوم تارةً أخرى؛ قد يُوقع بعضَ الباحثين أو المتعلِّمين في الاضطراب والخلط. ولا ريب أن دلالة الـمصطلح على مفهوم واحد مطلوبةٌ لِتَيْسير العلم.
- أن مصطلحات الضمير، والمضمر، والإضمار، والكناية، والمكنيّ؛ يظهر أنها نشأت على يد الخليل بن أحمد، إلَّا المضمَر فقد ذكره سيبويه، ولا يبعد أن يكون قد أخذه عن شيخه الخليل.
- أن غالب استعمال البصريِّين الضميرُ والمضمر والإضمار، مع أنهم استعملوا الكناية والمكنيَّ أيضاً. والكوفيُّون قد عبَّروا بالكناية والمكنيّ كثيراً، وكذلك استعملوا الضمير والمضمر والإضمار، وهذا ما جعل بعضَ الباحثين ينسبون الضمير والمضمر إلى البصريِّين، والكنايةَ والمكنيَّ إلى الكوفيّين، ويظهر أن هذه النسبة غير دقيقة؛ لأن تلك المصطلحات قد استعملها البصريُّون. والكوفيُّون أخذوا عن البصريِّين، فوظَّفها الفريقان.
- أن مصطلح الضمير قد ذكره الأخفش كثيراً في ((معاني القرآن))؛ لكنه قصد به: الحذف والتقدير، إلَّا في مواضعَ يسيرةٍ جدًّا، والذي يبدو أنه أشهر مصطلح الضمير هو المبرّد في ((المقتضب))، ثُمَّ سارَ على نهجه مَن جاء بعده.
- أن باقي المصطلحات ظلَّت مستعملةً؛ لكن بدأ يقلُّ ذلك شيئاً فشيئاً، على تفاوتٍ فيما بينها، ثُم جاء عصر ابنِ مالك، وابن هشام، والسيوطيّ، وغيرِهم، فاستعملوا الضمير والمضمر، وكان تعبيرهم بالضمير أكثر.
- أن المصطلح النحويّ قد استفاد من النحويِّين البصريِّين والكوفيّين جميعاً، وذلك من خلال الانتقاد والمناقشات والمناظرات التي كانت تجري بينهم.

المراجع

إبراهيم بن الحسين النيلي. (1415). الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية. مكة المكرمة - السعودية: جامعة أم القرى.

إبراهيم بن الحسين النيلي. (1983). التحفة الشافية في شرح الكافية (رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية ''الدكتوراه''). القاهرة، مصر: كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر.

أبو الفتح عثمان بن جني. (1952). الخصائص. القاهرة - مصر: دار الكتب المصرية المكتبة العلمية.

أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي. (1996). الإيضاح. بيروت - لبنان: عالم الكتب.

أحمد بن فارس. (1979). مقاييس اللغة. دار الفكر.

أحمد بن شعيب النسائي. (1986). المجتبى من السنن (المجلد 8). حلب - سوريا: مكتب المطبوعات الإسلامية.

أحمد بن يحيى ثعلب. (1960). مجالس ثعلب. القاهرة - مصر: دار المعارف.

أحمد مطلوب. (1997). معجم مصطلحات النقد العربي القديم. بيروت - لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.

الخليل بن أحمد الفراهيدي. (2003). العين. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.

الشاهد البوشيخي. (2012). دراسات مصطلحية. القاهرة - مصر: دار السلام.

إيناس كمال الحديدي. (2006). المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث. الإسكندرية - مصر: دار الوفاء.

خالد بن عبد الله الأزهري. (2000). شرح التصريح على التوضيح (المجلد 1). بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.

خليفة الميساوي. (2013). المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم. الرباط - المغرب: دار الأمان.

رجاء وحيد دويدري. (2010). المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر. دمشق - سوريا: دار الفكر.

سعيد بن مسعدة الأخفش. (1990). معاني القرآن. القاهرة - مصر: مكتبة الخانجي.

عبد الحي العباس. (2007). بناء المصطلح (العجيب والغريب والخارق والفانطستيك) بين قيود المعجم وقلق الاستعمال. مراكش - المغرب: المطبعة والوراقة الوطنية.

عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. (1964). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (المجلد 1). القاهرة - مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي.

عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. (1998). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.

عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. (1984). الجمل في النحو. بيروت - لبنان: مؤسسة الرسالة.

عبد الرحمن بن محمد الأنباري. (1998). نزهة الألباء في طبقات الأدباء. القاهرة - مصر: دار الفكر العربي.

عبد القادر الفاسي الفهري. (1990). البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة. الدار البيضاء - المغرب: دار توبقال.

عبد الله بن أحمد الخثران. (1990). مصطلحات النحو الكوفي: دراستها وتحديد مدلولاتها. الجيزة - مصر: دار هجر.

عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل. (1999). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (المجلد 2). القاهرة - مصر: دار التراث.

عبد الله بن يوسف بن هشام. (2007). شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية (المجلد 1). عمان - الأردن: دار اليازوري.

عبد الله بن يوسف بن هشام. (دون تاريخ). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. بيروت: المكتبة العصرية.

عبد النبي محمد مصطفى جعفر. (2009-2010). اختلاف النحاة ثماره وآثاره في الدرس النحوي. السودان: جامعة أم درمان رسالة ما جستير.

عبد الوهاب بن محمد الغامدي. (دون تاريخ). المصطلحات والأصول النحوية في كتاب الوقف والابتداء في القرآن الكريم لأبي بكر الأنباري، وعلاقتهما بمدرستي الكوفة والبصرة. مكة المكرمة - السعودية: كلية اللغة العربية جامعة أم القرى رسالة ماجستير.

علي أبو المكارم. (2008). مدخل إلى تاريخ النحو العربي وقضايا ونصوص نحوية. القاهرة - مصر: دار غريب.

علي القاسمي. (2008). علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية. بيروت - لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.

علي بن أحمد بن سيده. (2000). المحكّم والمحيط الأعظم. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.

علي بن محمد الجرجاني. (1983). التعريفات. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.

عمر حدوارة. (31 أغسطس, 2004). المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين "تمّام حسّان" و"مهدي المخزومي" نموذجين. الجزائر: دار الإتقان، رسالة ماجستير.

عمرو بن بحر الجاحظ. (1998). البيان والتبيين (المجلد 1). القاهرة - مصر: مكتبة الخانجي.

عمرو بن عثمان سيبويه. (1988). الكتاب. القاهرة - مصر: مكتبة الخانجي.

عوض حمد القوزي. (1981). المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري. الرياض - السعودية: عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض.

متمّم بن نويرة اليربوعي. (1968). مالك ومتمم ابنا نويرة. بغداد - العراق: مطبعة الإرشاد.

محمد إبراهيم عبادة. (2011). معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية. القاهرة - مصر: مكتبة الآداب.

محمد الطنطاوي. (دون تاريخ). نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. القاهرة - مصر: دار المعارف.

محمد بن إسماعيل البخاري. (2002). صحيح البخاري. دمشق - سوريا: دار ابن كثير.

محمد بن الحسن الأستراباذي. (1996). شرح الرضي على الكافية (المجلد 3). بنغازي - ليبيا: جامعة قاريونس.

محمد بن الحسن الزُّبَيدي. (1973). طبقات النحويين واللغويين. القاهرة - مصر: دار المعارف.

محمد بن السري بن السرَّاج. (1996). الأصول في النحو. بيروت - لبنان: مؤسسة الرسالة.

محمد بن عبد الله بن مالك. (2001). شرح التسهيل (المجلد 1). بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.

محمد بن محمد الزَّبِيدي. (1969). تاج العروس. الكويت: مطبعة حكومة الكويت.

محمد بن مُكَرَّم بن منظور. (دون تاريخ). لسان العرب. القاهرة - مصر: دار المعارف.

محمد بن يزيد المبرّد. (1994). المقتضب. القاهرة - مصر: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

محمد بن يوسف أبو حيان. (1998). ارتشاف الضرَب من لسان العرب (المجلد 2). القاهرة - مصر: مكتبة الخانجي.

محمد سمير اللبدي. (1985). معجم المصطلحات النحوية والصرفية. بيروت - لبنان: مؤسسة الرسالة.

محمد محيي الدين عبد الحميد. (1999). منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (المجلد 1). القاهرة - مصر: دار التراث.

محمد مصطفى الخضري. (2003). حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (المجلد 1). بيروت - لبنان: دار الفكر.

محمود فهمي حجازي. (1993). الأسس اللغوية لعلم المصطلح. القاهرة - مصر: مكتبة غريب.

مصطفى بن محمد الغلاييني. (2001). جامع الدروس العربية (المجلد 1). بيروت - لبنان: المكتبة العصرية.

معمر بن المثنى أبو عبيدة. (1381). مجاز القرآن (المجلد 1). القاهرة - لبنان: مكتبة الخانجي.

يحيى بن زياد الفراء. (1983). معاني القرآن. بيروت - لبنان: عالم الكتب.

يحيى عطية عبابنة. (2006). تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري. إربد - الأردن: عالم الكتاب الحديث.

يعيش بن علي بن يعيش. (2001). شرح المفصل (المجلد 2). بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.